الفصل السادس

كيف فكرنا فى مواجهة سلطة الأخوان المسلمين قبل ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣

شارك فى إعداد ومناقشة ورشة تقديرات المواقف السادة د. ماجدة غنيم والسفير معصوم مرزوق والعميد المتقاعد محمد بدر، والدكتور محمد السعيد إدريس، وحضر فى بعض هذه التقديرات السيد حمدين صباحى وقد تمت فى شهرى يناير وفبراير من عام 2013.

obeikan.com

obeikan.com

فى إطار الصراع السياسى القائم فى البلاد بعد إنفراد تنظيم الأخوان المسلمين بالسلطة السياسية، وإقدام مندوبهم فى رئاسة الجمهورية (د. محمد مرسى)، على إصدار الإعلان الدستورى المطعون فى مدى دستوريته فى أكتوبر من عام ٢٠١٢، والذى أنفرد من خلاله بالسلطة السياسية والقانونية تماما، ثم إقدام ميليشيات جماعة الأخوان وحلفائهم من الجماعات الإرهابية الأخرى، بحصار المحكمة الدستورية العليا لمنع أعضاءها من إصدار أحكام قد لا تتوافق مع رغبة جماعة الإخوان وحلفائهم، ثم إقدامهم يوم الأربعاء الموافق الخامس من ديسمبر عام ٢٠١٢ على إستخدام العنف والقتل لفض إعتصام محدود من بعض الشباب أمام قصر الإتحادية، بما مثل رسالة تهديد واضحة لكل القوى الوطنية المعارضة لسلطانهم، جرى تشكيل تيار واسع من شباب الثورة إطلق عليه " التيار الشعبى " برئاسة الأستاذ حمدين صباحى، وضم فى صفوفه عدد كبير من رموز الحركة الوطنية (اليسارية والناصرية والليبرالية)، بالاضافة بالطبع إلى شباب الثورة المصرية الذين لعبوا دورا أساسيا فى ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١.

وقد أقترح كاتب هذه السطور فى شهر ديسمبر من عام ٢٠١٢، تكوين مجموعة صغيرة من المفكرين المنضمين للتيار تحت مسمى " لجنة التخطيط الاستراتيجى "، تكون مهمتها إجراء تقييم وتقديرات مواقف بصورة مستمرة، وعرضها على قيادات التيار، يصحبها رسم سياسات وإجراءات لإدارة هذا الصراع السياسى الذى بدا فى الأفق أنه سوف يطول إلى حد ما، ويحتاج إلى مثل هذا النوع من الإجراءات.

وقد عقدت المجموعة عدة إجتماعات مغلقة، وقدمت فى إجتماعات قيادية تقديراتها تلك، التى نعرضها عليكم لأول مرة، حتى يتسنى للقراء والمؤرخين، أن يقيموا ما قمنا به، وما حاولنا من خلاله إنقاذ مصر من ذلك الطوفان الإرهابى.

(١)

تقدير مركز النيل للموقف في ظل حكم الرئيس الأخواني

د. محمد مرسي *

وفى إطار تقديرات المواقف التى قام بها مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية خلال تلك الفترة التى تولى فيها السيد عبد الخالق فاروق تأسيس وإدارة المركز، قام بعمل عدة تقديرات مواقف بطلب من جريدة الوطن، ونشرت فى أول يناير من عام ٢٠١٣، وقبل عزل الرئيس الأخوانى محمد مرسى من جانب ثورة شعبية جديدة ساندها الجيش المصرى فى ٣٠ يونيه من ذات العامة، وقد جاءت هذه السيناريوهات الثلاثة على النحو التالى:

السيناريو الأول: مصر المتطرفة (تحالف القوى الاسلامية طريقنا إلى النموذج الإيرانى)

الدولة المتطرفة، هذا الوصف Designation يأتى كتسمية يفهم منها أن الدولة أخذت بالفعل شكلا أو مسارا دينيا ما (إسلاميا فى هذه الحالة)، وبما أن الطيف اللونى للحركات الدينية هو طيف واسع بطبيعة الحال، لذا فأن وصف " المتطرفة " يعنى أن بناء الدولة المؤسسى Institutional Structure تلون بدرجة شديدة وغيرمرنة من التزمت الدينى، ولعل أبرز معالم تلك الدولة الدينية

* أعد هذا التقدير ونشرت جريدة الوطن بتاريخ أول يناير عام 2013 وشارك فى إعداده إلي جانب كبير د. نجلاء مكاوى والباحث أحمد بان وخيرى الشلتوت ورائدا إبراهيم الباحثين بالمركز.

هو جنوحها لإستخدام العنف violence داخل حدودها وبين مواطنيها، معتمدة على الذرائع المنسوبة إلى الدين، ومن ثمة مع مرور الوقت تخبو عوامل المقاومة، أو المعارضة الداخلية التى سيجرى تفتيتها، والتمكين لعناصر الدولة الدينية المتسلطة.

ويفترض هذا السيناريو أن مصر سوف تتحول إلى دولة " متطرفة "، وأن تلك الدولة سوف تتحول إلى دولة تقفز على حقائق عالمنا، ومفهوم ومكونات الدولة الوطنية، وسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، بعد أن يتمكن النظام الجديد من فرض سطوته على كل المؤسسات بهدف تغيير طبيعتها لتكون فى خدمة المشروع الأيدلوجى المغلق.

مكونات السلطة الحاكمة:

مرجحة أن تكون مكونة من " الأخوان المسلمين" المتحالفين مع الجماعات السلفية، والتنسيق مع الجماعات " الجهادية "، التى ستستخدم فى عملية التمكين، فى إطار توظيفها داخليا لإرهاب الخصوم، وخارجيا من خلال التعاون المعلوماتى والاستخباراتى مع الحليف الأمريكى، التى تحرص تلك القوى على عدم إغضابه مبكرا. هذا السيناريو ستحكم مدة بقائة عدة أمور منها: إستمرار التحالف وتحوله إلى تحالف إستراتيجى مع إستبعاد القوى المدنية، وتوسيع مدى الإقصاء أحيانا، ونسبة الغلبة للجماعة الحاكمة على مؤسسات الدولة، وفى الشارع، وتدخل أطراف دولية فى الصراع لصالح السلطة أو المعارضة.

طبيعة ومسارات السياسة الداخلية:

أنطلقت خطة تمكين السلطة الجديدة من خلال الدستور الذى أقر بأغلبية ضئيلة - تعكس غياب التوافق - وترسم نصوص الدستور الجديد ملامح هذا التمكين، حيث آلت السلطة التشريعية إلى مجلس الشورى بأغلبية إسلامية، تتجاوز ٧٠٪

من مقاعده، وتمتد تلك السلطة التشريعية المؤقتة فى الحضور لعام كامل، ربما وحتى الانتهاء من إنجاز قانون جديد للانتخابات، إنتهاءا بإنتخاب مجلس نواب جديد، من خلال أجندة تشريعية متخمة.

وسوف يسعى هذا التيار إلى إقرار ما يحتاجه من تشريعات تمكنه من إحكام القبضة على كل مؤسسات الدولة التنفيذية، وكذلك تكبيل منظومة الإعلام، بما يمهد أيضا لخطة تقييد الحريات العامة من خلال سلطة جديدة إطلاقتها نصوص الدستور، هى سلطة المجتمع التى تستهدف تغيير النمط الاجتماعى المصرى، إلى نمط أخر أقرب إلى البداوة، التى تسوق بإعتبارها النموذج الأقرب إلى الإسلام.

فى السياق ذاته تسعى نصوص الدستور الجديد إلى إعادة هندسة السلطة القضائية، بما يحولها إلى سلطة مهمشة غير قادرة على كبح جماح الحكم الجديد، أو دفعه لإحترام المبادىء القانونية والدستورية العامة، التى عصف بمعظمها من خلال هذا الدستور، بما يعبر عن إختيار فكرى لسلطة الحكم الجديد، لا يتعاطف كثيرا مع فكرة وجود ثلاث سلطات فى الدولة المدنية الحديثة، حيث يعتقد هذا التيارأن السلطة فى الدولة الاسلامية سلطة واحدة تعين القضاه والوزراء وأمراء الجند.

وإذا كانت السلطة الجديدة على هذا النحو، فهى لن تتسامح مع وجود معارضة جادة، تهدد بقائها فى الحكم، لذا سوف تسعى إلى تقويض المعارضة، أو شل فعاليتها بأسلحة الحكم التقليدية، مثل الاغتيالات المعنوية، وحملات التشويه، والتشريعات المقيدة، وربما غض الطرف عن إنتهاكات إرهاب المجموعات " الجهادية " للخصوم، بما يهدد تجربة التعددية السياسية تهديدا حقيقيا.

يقود هذا البلاد بالطبع إلى إحتقان اجتماعى وسياسى كبير يتطور إلى صراع، لا سيما مع حالة الشعور بالقوة المسيطرة على جميع التيارات السياسية.

وتمثل تداعيات السياسة الاقتصادية أحد أهم روافع هذا الصراع، وهذه السياسة التى تجسدها ضرائب مرتفعة، وموجات إرتفاع فى الأسعار، وإعادة تقييم للعملة المحلية، يؤدى بالضرورة إلى خفض القوة الشرائية، وتنامى ظاهرة البطالة، مع إختلال نظام الأجور وزيادة الديون الداخلية والخارجية، إضافة إلى تبنى التيارات الدينية خطابا طائفيا يكرس الانقسام ويزيد من حدة الاحتقان المجتمعى، ويراكم عوامل الغضب والإنفجار، الذى يهدد كل مؤسسات الدولة ويعرضها إلى التفكك، الأمر الذى يفتح الباب، وربما وسط ترحيب شعبى ودعم بعض المؤسسات والأجهزة والقوى، لتدخل المؤسسة العسكرية بانقلاب عسكرى للحفاظ على الدولة ومؤسساتها، وقد يبدو الأمر فى هذا الوقت محل مشروعية أخلاقية وسياسية.

طبيعة ومسارات السياسة الخارجية:

هذه الدولة ستكون متطرفة داخليا فحسب، وستبقى أكثر مرونة وإعتدالا مع الخارج، لا سيما مع الولايات المتحدة تجاه موقفها من الصراع مع الاسرائيليين.

فى هذا السيناريو ستبقى مصر داخل نفس دائرة التحالفات القديمة مصطفة مع المملكة العربية السعودية - تحت مظلة أمريكية كبرى - ومع الإلتزام بعدم تجاوز الدور الإقليمى للسعودية، التى سوف تصطف معها مصر فى داخل إطار سنى فى مواجهة إيران، التى ستتعقد معها العلاقات حينئذا، وقد يكون ذلك ثمنا تدفعه مصر للولايات المتحدة مقابل صمت الأخيرة عن وجود جزء من السلطة " جهادى "، مع إستمرارها فى الضغط على السلطة من أجل تحجيم " الجهاديين "، وسوف يستند هذا التحالف إلى كثير من الدوافع السياسية والدينية.

أما مع بقية الدول العربية، فبعض دول الخليج لن تتطور معها العلاقات إيجابيا، وسوف يتصاعد فزعها من الاسلاميين والخوف من إنتقال الحكم هذا إليها، وبعض

الدول الأخرى مثل تونس وليبيا، سوف يتطور تنسيق ودعم السلطة فى مصر لإمتدادات جماعة الأخوان المسلمين فيها على مستوى عال، وفى سوريا أيضا من أجل إسقاط النظام السورى، حتى تتكون حلقة إقليمية واسعة يكون اللاعب الرئيسى فيها هم الأخوان المسلمين، واجمالا سوف تتورط مصر فى إصطفاف مذهبى، يفقدها أهم عوامل تفردها كدولة إقليمية ومقومات تصدرها للنظام العربى، الذى سوف يهترأ فى حال حدوث هذا السيناريو.

التناقض الرئيسى بين حلفاء السلطة سوف يتمثل فى علاقة مصر بإسرائيل والولايات المتحدة، وتأثير النشاط المحتمل للجماعات "الجهادية" فى سيناء، التى ستكون جزءا من السلطة، على هذه العلاقات وعلى حجم الدعم الأمريكى لهذه السلطة.

فالتيارات "الجهادية" الأن تتمتع بحرية الحركة فى سيناء، ونسبيا توقفت عملياتها ضد قوات الأمن، نتيجة فتح الأخوان قنوات للحوار معها، لكن بعد تمكين التيار الاسلامى بشكل شبه كامل، بكل توجهاته، سوف يتصاعد حجم نفوذ تلك الجماعات، وتتمدد مساحات سيطرتها ونطاق عملياتها، فإذا إستمرت فى استهداف الأمن المصرى، فسوف يتعقد الموقف بالنسبة للسلطة، وسيضطر الجيش المصرى لمطاردة تلك الجماعات، وإن تسبب ذلك فى إجهاده وتوريطه فى حرب عصابات، أو سيطلب من السلطة التدخل لدى هذه الجماعات كما حدث من قبل، وحال إستهدفت هذه الجماعات اسرائيل، أو على الأقل مناوشتها، سيكون الموقف أكثر تعقيدا، حيث سيخلق مشكلة للسلطة مع الداعم الخارجى، ووقتها سوف يحدث الصدام بين الإخوان والجماعات "الجهادية".

****

السيناريو الثانى: مصر الديموقراطية (توحد المعارضة طوق الانقاذ الأخير)

يفترض هذا السيناريو إستقرار مفهوم توافق المبادىء الاسلامية والقيم الديموقراطية الأساسية فى مدركات القائمين على حكم مصر، وقناعاتهم بضرورة صنع التوازن بين هذه وتلك، إنطلاقا من الطبيعة التقبلية للإسلام، وتفتيت القوالب الجامدة التى تحمل أفكارهم، التى يؤدى تحويلها إلى سياسات وصيغ للعلاقات بين الدولة والشعب إلى استحالة الوصول إلى دولة ديموقراطية.

ويفترض هذا السيناريو (الاحتمال) إتفاقا سابقا بين الإخوان وقوى المعارضة المدنية على تجميد العمل بالمواد الخلافية فى الدستور.

مكونات السلطة فى هذا السيناريو:

تتكون السلطة الحاكمة فى سيناريو إنتقال مصر إلى الديموقراطية من أكثر من طرف، وعدم إستئثار تيار الاسلام السياسى بالحكم، وتجاهل القوى المعارضة، بل يفترض مشاركتها فى الحكم بصيغتين:

الأولى: المشاركة الجزئية فى بعض مؤسسات الحكم بين أغلبية وأقلية، وهذا يتطلب نسبة كبيرة من توحد المعارضة، وإحتمالية حدوثه لن تتجاوز نسبة ١٠٪.

الثانية: أن يحدث توافق بين السلطة (الأخوان وبعض الجماعات السلفية) ومعظم تيارات المعارضة (الأحزاب الليبرالية والتيار الشعبى – حزب مصر القوية)، وسوف يخرج من إطار هذا التوافق ثلاثة قوى هم السلفية الجهادية، وحازمون وبعض شباب التيار الثورى.

وتضمن هذه الصيغة مشاركة واسعة من مختلف الشركاء فى الحكم وإدارة الدولة، وعملية إتخاذ القرار، وهذه الصيغة إحتمالية حدوثها تصل إلى نسبة كبيرة.

مكونات السلطة فى السيناريو الديموقراطى:

يعتمد بقاء السيناريو على استمرار حالة التوافق متماسكة، وعدم تفكك وتباعد القوى المعارضة وقدرة التيار الدينى الحاكم - خاصة الأخوان - على التعامل مع تداعيات تحليق بقية التيار الدينى الرافض للمشاركة مع القوى الديموقراطية فى الحكم خارج السرب، وقدرة السلطة على عدم إثارة الشارع، الذى ستقود حركته القوى الثورية، التى ستكون أيضا خارج نطاق توافقات السلطة والمعارضة، وبشكل عام سيتوقف نجاح هذا السيناريو على مدى تنفيذ هذا التوافق، وتحويله إلى سياسات.

طبيعة ومسارات السياسة الداخلية:

بداية يفتح ملف العدالة الانتقالية وإنشاء هيئة خاصة بها، ودعمها تشريعيا بقوانين تضمن محاكمة قتلة الثوار منذ إنطلاق الثورة حتى أحداث الإتحادية، وفى الوقت ذاته تحقق المصالحة الوطنية بشكل لا يهدر أو يسقط حقوق الوطن والثوار، فيحاسب كل من تثبت إدانته فى جرائم سفك الدم أو الفساد مدنيين كانوا أو عسكريين.

وعلى المستوى الاقتصادى يتعين إتباع سياسات اقتصادية ذات طبيعة إصلاحية أكثر رشادة يتوافق عليها شركاء الحكم، تضمن خروج البلاد من أزماتها الاقتصادية، وإعادة تنشيط شركات القطاع العام، وتطبيق فعلى للحدين الأدنى والأقصى للأجور، والتوافق على مبدأ الضرائب التصاعدية وحدودها، وإلغاء الدعم الافتراضى (للمزيد من التفاصيل أرجع إلى موقع مركز النيل)، والبدء فى تنفيذ خطة محكمة لتفكيك بنية الفساد داخل مؤسسات الدولة.

سياسيا: تلتزم الأغلبية الحاكمة بضوابط العمل السياسى الديموقراطى، فتترجم المشاركة فعليا، ولا تنفرد بصناعة القرارات وإتخاذها، مع وضع ضمانات تشريعية وآليات للانتقال السلمى للسلطة، تبدأ من قانون الانتخابات، وضمان تكافوء الفرص، ومشاركة عادلة وفعالة لكل الفئات، ونزاهة العملية الانتخابية، إلى توسيع المجال

للممارسة السياسية الكاملة الفعالة أمام المعارضة حتى تستطيع خلق قواعد شعبية تمكنها من منافسة السلطة، مع حرية القوى الثورية الشبابية فى العمل السياسى أيضا، وفى التظاهر والاعتصام السلميين، ودعم عمل منظمات المجتمع المدنى للقيام بالدور المنوط بها فى عملية الانتقال، وتوفير مناخ ملائم للإبداع والتعبير الحر عن الرأى.

طبيعة ومسارات السياسة الخارجية:

مصر الديموقراطية بالضرورة سوف تسعى لإستعادة الدور والمكانة (إقليميا ودوليا)، وهذا يقتضى الصراع مع أية قوى إقليمية أخرى أخذت مكانة مصر، وقامت بدورها عندما غيبها النظام السابق وفصلها عن محيطها، وألحقها تابعة لقوى دولية وإقليمية.

فعلى المستوى الاقليمى: سوف تخرج عن إطار التحالفات السابقة مع عدم دخولها فى تحالفات جديدة بالشكل المحكم، وسوف يتوافر لها هامش من المناورة الاقليمية يسمح لها بتوازن فى علاقاتها يتوافق مع مصالحها المباشرة، التى من المفترض أن يعاد الحديث حولها داخليا بين شركاء الحكم، وتحريرها من القالب الإيدلوجى للتيار الدينى، والتوافق حول صيغة جديدة لمفهومى " الأمن القومى " و" المصلحة القومية "، وعليه فأن علاقاتها بالسعودية سوف تأخذ شكل المزاحمة فى الدور الاقليمى، والجمود فى العلاقات بين البلدين، لكن فى إطار مختلف يحتفظ لمصر بمكانتها والدور المنوط بها عربيا وإقليميا لإعتبارات كثيرة، وطبيعى أن مصر الديموقراطية سوف تتحسن علاقاتها مع دور الخليج الأخرى، التى تتخوف من وجود حكم دينى متطرف فى مصر، وإلى الأن تتعامل مع السلطة فى مصر بكثير من الحذر والترقب.

وبالنسبة إلى إيران، شركاء الحكم من التيار الدينى الديموقراطى سوف يدفعون

التيار الدينى فى السلطة تجاه تحسين العلاقات مع إيران، ورفع مستواه، وإن كان هذا سوف يتم بشكل تدريجى لعدم إيثارة القوى السلفية، وتوتير العلاقات مع السعودية والولايات المتحدة، لكن الإدارة الجيدة لملف العلاقات مع إيران التى يفترض أن تحددها مصالح الدولة المصرية، ستجنب السلطة تبعات تطوير العلاقات مع الإيرانيين من جانب الرافضين له داخليا وخارجيا.

وبالنسبة لتركيا، ستتطور العلاقات معها على مستويات عدة دون التعاون فى إطار إستلهام النموذج التركى، وحينها سوف يتبلور ما يسمى النموذج المصرى، أما العلاقات مع إسرائيل فسوف تتقلص إلى الحد الأدنى، وتجمد العلاقات الاقتصادية، ويخفض التنسيق الأمنى إلى الحدود الدنيا، وتتجاوز مصر دور الوسيط فى الصراع العربى – الصهيونى دون الدفع فى إتجاه مصر لصدام مسلح مع إسرائيل.

جزء من هذه الاستراتيجية بالتأكيد سيوجه السلطة المصرية إلى ظهيرها الاستراتيجى فى الجنوب، ووفقا لضرورات الأمن القومى، ستتطور العلاقات المصرية مع القارة الأفريقية بشكل عام، ودول حوض النيل الأفريقى بشكل خاص.

أما على المستوى الدولى: فمصر الديموقراطية لن تتخلى عن مستوى الصداقة مع أمريكا، ولكنها ستفكك التحالف الاستراتيجيى معها. والولايات المتحدة وإن كرهت ستضطر للحفاظ على علاقة جيدة مع مصر لحفظ مصالحها الرئيسية بالمنطقة.

التحديات أمام هذا السيناريو تأتى من التيارات الدينية المتطرفة مثل السلفية " الجهادية "، وحازمون لأنها جماعات من الصعب إنضواءها تحت حكم ديموقراطى.

السيناريو الثالث: مصر الدولة المرتبكة (مصر التائهة)

نجد أنفسنا مضطرين لنعت مصر بالتائهة، وفقا لهذا السيناريو، الذى يفترض أن

أمور الدولة ألت بالفعل لهذا الحال الذى لا ـ ـبه ولا نرضاه لوطن قام بثورة عظيمة، لازالت تبهر ضمير العالم، وهذا السيناريـ ـطبع، يفترض تعطل مشروع الدولة المتطرفة، وكذا مشروع الدولة الديمقراطية

مكونات السلطة في هذا السيناريو:

السلطة وفقالهذا السيناريو،قوامها الر ـسى هم: جماعة الإخوان وبعض السلفيون (كحزب النور بعد انشقاقاته)، و ـلفائهم من القوى الهامشية، كحزب الوسط والحضارة وغد الثورة،مع بعض اصر النظام السابق،والتيار المسيطر فيها هم جماعة الإخوان المسلمين الذين يـ ـن بمدركات التنظيم السرى، وليس بمتطلبات العمل السياسي وإدارة الدولة. ـ إدارة حوار على البعد مع القوـ المعارضة، هو أقرب إلى حملات العلاقات ـ ـة منه إلى إدارة عملية تفاوض جادة بهدف إخراج البلاد من مأزقها الراهن.

مسارات الحركة المرتبكة داخليا:

الارتباك هو سيد الموقف، في مسارات تلك السلطة التي يميز أدائها ضبابية الرؤية والعشوائية في إتخاذ القرارات، وغياب قواعد الإدارة السياسية الحصيفة،سواء في المسار التنفيذي، أو التشريعي، أو القضائي، واستمرار صراعه مع السلطة الحاكمة، الحوار بين السلطة والقوى السياسية يراوح مكانه دون أي نتيجة يمكن البناء عليها والأجواء اجواء مكايدة سياسية دائمة من كل الأطراف.

والقوى الاقتصادية، تتململ بفعل غياب بيئة تشجعها على العمل والربح،وقوى المجتمع المدني والنقابات تخرج في هبات متقطعة لا تصنع مسار مؤثر.

كل القوى تبقى في صراعها مع الحكم، دون ان تحسم المعركة لطرف على حساب

آخر، في ظل تركيبة برلمان غير حاسمة، مؤسسة قضائية منخرطة في الصراع مع السلطة، وإعلام خارج سيطرة السلطة يساهم في تأجيج الارتباك ولو بشكل ثانوي، و قوى المعارضة لا تدرك حجم قدراتها وقدرات الطرف الآخر، وهى تعرف ما لا تريده، دون أن تطرح بالضرورة ما ترى أنها تريده للوطن.

الأداء الاقتصادي يراوح مكانه،في ظل تمزق النظام بين التزاماته تجاه المؤسسات المالية الدولية،والتزاماته تجاه الشرائح الأكبر من المواطنين، واحتياجاتهاالاجتماعية فضلا عن عدم وضوح إطار متماسك للسياسات الاقتصادية، يعبر عن خطة أو منهج يمكن تقييمه،أو التعرف على تحيزاته، وفى ظل تأرجح وتردد في القرارات بين الإصدار والتراجع عنها، يحدث فقدان كامل للمصداقية، وأجواء من اليأس والإحباط العام

أمن سيناء في ظل الملاحق الأمنية لكامب ديفيد، وضعف الوجود العسكري المصري، هو تهديد حقيقي للأمن القومي المصري، قد يغرى المجموعات الجهادية على التحرش بإسرائيل، وقد تحدث بعض المناوشات المحدودة والمستمرة،وقد تصل الأمور لإختراق اسرائيلى للأراضي المصرية، بدعوى مطاردة القوى الجهادية

هذه الدولة المرتبكة، أدائها الداخلي ينعكس بالطبع على مسارات الحركة إقليميا وعربيا ودوليا.

مسارات الحركة المرتبكة دوليا وإقليميا :

على مستوى العلاقات الإقليمية يبقى مستوى العلاقة مع إسرائيل في حدوده الدنيا، دون أي تطوير سواء في اتجاه تحسن أو سوء العلاقات، وكذلك ستبقى العلاقات مع إيران بنفس المستوى الحالى دون تقدم.

أما الدول الخليجية،وتحديدا المملكة العربية السعودية فستسعى لابتزاز الدولة

المصرية المرتبكة تحت وطأة الضعف بفعل تراجع قدراتها،وما تواجهه من صعوبات اقتصادية حادة، ومن ثم في ظل رخاوة الدولة ستخضع،للابتزازالسعودي وقد تجد نفسها مضطرة للقيام بأدوار تنتقص من إمكاناتها كدولة مركزية كبيرة في المنطقة، بما يقود إلى التبعية للقرار السعودي، وفى ظل هذه الظروف ستظل الدولة ذاهلة عن القيام بأي تحرك،في ملف مياه النيل والعمق الإفريقي.

وتتعاظم في ظل هذه الأوضاع الهيمنة الأمريكية على القرار المصري، ماينتج شكل من الشعور بعار الإهانة الوطنية، والتردي البالغ لملامح الدولة،واستمرار هذا الارتباك على هذا النحو، يمهد الطريق أيضا ربما، لخروج مجموعات شبابية غير منظمة في كيانات سياسية للشارع من جديد، وقد ينضم لها الشعب بفعل الإحباط من أداء السلطة، واستمرار الأزمة الاقتصادية الخانقة بالفقراء ومحدودي الدخل، خاصة مع تآكل القدرة على إنتاج الخبز والاحتياجات الأساسية مما قد يسرع من «يوم الخبز»، أى اليوم الذى يخرج فيه الناس فلا يجدون خبزا في المخابز، ولا وقودا، بما يشل الحياة في البلاد.

ومن ثم نجد أنفسنا من جديد،أمام الجيش الذى يمسك بمقاليد الأمور في البلاد، وبتعاون كامل مع أجهزة الدولة السفلية (المخابرات العامة والحربية والأمن الوطنى ووزارة الداخلية)، وسط ترحيب شعبى هائل هذه المرة.

وغالبا سيكون هذا العمل مصحوبا بحملة اعتقالات لقيادات الإخوان المسلمين والجماعات السلفية التى أربكت المشهد السياسى في البلاد، وأدت إلى حالة من التخبط والخطر على كيان الدولة المصرية ذاته. وقد تستعين هذه السلطة الجديدة بقيادات المؤسسة القضائية والكوادر التكنوقراطية لإدارة الدولة بعيدا عن الظهور المباشر للمؤسسة العسكرية، حتى لا تتكرر تجربة المجلس العسكرى الفاشل بقيادة طنطاوى وعنان.

(٢)
التيار الشعبى
يضع تقديره لموقف سلطة الاخوان المسلمين

إجتمعت مجموعة التخطيط يوم الأربعاء الموافق ١٣/ ٢/ ٢٠١٣ وبحضور السادة:

١) الأستاذ عبد الخالق فاروق

٢) الدكتور محمد السعيد إدريس.

٣) السفير معصوم مرزوق

٤) الدكتورة ماجدة غنيم.

٥) الأستاذ مصطفى شومان.

٦) العميد المتقاعد محمد بدر.

جدول أعمال المجموعة

١) تقديرات المواقف (المشهد السياسى الراهن)

٢) الموقف من جبهة الإنقاذ.

٣) قضايا تنظيم التيار الشعبى.

٤) الموقف من الإنتخابات التشريعية المقبلة.

obeikan.com

٥) دراسة التكتيكات المتبعة.

٦) الخطاب السياسى والإعلامى للتيار الشعبى.

٧) التحرك مع الحلفاء (أساليبه وتكتيكاته).

٨) طريقة التعامل مع التيارات السلفية (أنواعها - خطابها - تناقضاتها).

٩) حدود ومستقبل سلطة الأخوان المسلمين.

وقد بدأت المجموعة بدراسة وتحليل المشهد السياسى الراهن كمهمة أولى، وبأعتبارها مدخلا طبيعيا لدراسة وتحليل القضايا الأخرى.

الموضوع الأول: قراءة وتحليل المشهد السياسى الراهن

تتحدد قراءة وتحليل المشهد السياسى الراهن من خلال تحليل العناصر والمكونات التالية:

أولا: الأطراف الفاعلة والأطراف الهامشية فى تكوين هذا المشهد هى على الترتيب:

١- جماعة الأخوان المسلمين وسلطة الأخوان السياسية الممثلة فى رئيس الجمهورية ومجلس وزرائه.

٢- الحركات السلفية بكافة روافدها وجماعاتها السياسية والدعوية والإعلامية.

٣- جبهة الإنقاذ الوطنى بكافة تناقضاتها ومكوناتها.

٤- مكونات الدولة السفلية أو ما يسمى الدولة العميقة (وهى الجيش وقياداته العليا، والمخابرات العامة، ووزراة الداخلية).

٥- رجال المال والأعمال من كافة المجموعات.

٦- المجموعات الشبابية الثورية وغير الثورية (شباب الأحزاب والجماعات الثورية - شباب الألتراس - شباب البلاك بلوك - جماعات ٦ إبريل بكافة إنقساماتهم - بقية المجوعات).

٧- النقابات العمالية (سواء المستقلة أو الموجوده تحت راية النقابات العمالية القديمة).

٨- بقايا الحزب الوطنى والمرتبطة مصالحه بالنظام القديم.

٩- منظمات المجتمع المدنى وفى مقدمتهم المنظمات الحقوقية.

١٠- المجموعات والأحزاب الهامشية (حزب الوسط - مجموعة أيمن نور ومن على شاكلتهم فى التوظيف والأستخدام المزدوج).

١١- النقابات المهنية.

ثانيا: دوافع وأهداف كل طرف.

ثالثا:إمكانيات وقدرات كل طرف.

رابعا: نقاط ضعف كل طرف.

خامسا: موقف الرأى العام من كل طرف ومكونات هذا الرأى العام.

سادسا: الموقف الدولى من كل طرف (الولايات المتحدة - دول الخليج - دول الاتحاد الأوربى - تركيا - إيران - إسرائيل).

سابعا: الموقف الاقتصادى ومخاطره.

ثم سوف ننتقل بعد هذه القراءة إلى تصور السيناريوهات، والإحتمالات المتاحة فى المستقبل المنظور.

الإخوان المسلمين (سلطة وجماعة)

أولاً: الدوافع والأهداف:

تتحرك جماعة الإخوان المسلمين وسلطتها السياسية فى مصر ممثلة فى رئيس الجمهورية الحالى (د. محمد مرسى) لتحقيق ثلاثة أهداف ملحة و متدافعة:

الأول: التمكين والسيطرة بأقصى سرعة على المفاصل الرئيسية فى الدولة وأجهزتها الأساسية.

الثانى: العمل على تحقيق حلم الدولة الإسلامية وفقا لتصوراتهم العابرة للقوميات والعابرة للوطنيات.

الثالث: دعم تحركات فروع الأخـوان المسلمين فى طول المنطقة العربية وعرضها،خاصة فى المغرب وتونس وليبيا وفلسطين وسوريا، والأردن والعراق.

ثانياً: الإمكانيات والقدرات:

تمتلك الجماعة وسلطتها السياسية القدرات والإمكانيات التالية:

١- تنظيم حديدى قائم على السمع والطاعة، مغلفة بأيدلوجيا دينية.

٢- قدرات مالية كبيرة، أضيف إليها إستغلال بعض موارد الدولة المصرية وأجهزتها الإدارية (مراكز الشباب، وزارة التموين، إدارات الحكم المحلى).

٣- السلطة السياسية لرئيس الجمهورية وحكومة تأتمر بأمره وأوامر قيادات الجماعة.

٤- المساجد وهناك صراع قوى بينهم والجماعات السلفية حول السيطرة على هذه المساجد، خاصة التابعة لوزارة الأوقاف.

٥- بعض وسائل الإعلام، سواء بالسيطرة على مبنى ماسبيرو، أو عبر القنوات الدينية للجماعات السلفية المتحالفة معهم أو بعض الصحف، أو قناة الجزيرة.

٦- دعم أمريكى مشروط.

٧- دعم قطرى غير محدود.

٨- دعم تركى من نظام رجب طيب أردوغان.

٩- دعم من بعض الجماعات الإرهابية المصرية والفلسطينية.

ثالثاً: الأساليب والتكتيكات

تتبع جماعة الأخوان المسلمين مجموعة من الأساليب والتكتيكات فى صراعها السياسى ضد قوى الثورة المصرية والقوى الديموقراطية أهمها:

١- محاولة السيطرة على أجهزة الإدارة المحلية وتولى عناصر الأخوان لقياداتها.

٢- إستخدام مجموعات إرهابية (وبلطجية) سواء بصورة منفردة أو بالتعاون مع بعض قيادات وأجنحة وزارة الداخلية لإرهاب النساء والفتيات ومنعها من المشاركة فى التظاهرات والتجمعات الجماهيرية.

٣- عقد الصفقات مع بعض الرموز والقوى الهامشية، مقابل مزايا ووعود بمناصب (أيمن نور - حزب الوسط - بعض الشخصيات الأكاديمية).

٤- محاولة التمكين الاقتصادى عبر شراء حصص من مشروعات رجال أعمال النظام السابق بأسعار بخسة.

٥- استخدام الكتائب الإليكترونية لتشوية صورة المعارضين، ونشر الشائعات

وأساليب الحرب النفسية، ونشر التهديدات وغيرها.

٦- تقسيم الأدوار بينهم وبين بعض المجموعات السلفية الإرهابية - مثل حازم صلاح أبو إسماعيل وغيره -للضغط على قوى المعارضة والتلويح بالعنف.

رابعاً: نقاط ضعف الأخوان المسلمين

يبرز فى أداء الأخوان المسلمين وسلطتهم السياسية نقاط ضعف قاتلة هى:

١- التناقض بين المقولات والمفاهيم العقائدية، ومقتضيات المواقف العملية والمصلحية، بما كشف الطابع الإنتهازى (البراجماتى) المناقض لما يعلنوه من مفاهيم الدين الإسلامى (موضوع قرض صندوق النقد الدولى وغيرها كثير من المواقف).

٢- سوء الأداء السياسى، وما أسفر عنه من إنكشاف الطابع الأستبدادى والعناد والإقصاء للأخرين، فأظهر طبيعة لم يتوقعها المصريون أبدا من هؤلاء، وظهر أمام الرأى العام أربعة سمات مميتة فى أداء الأخوان هم:

أ- الإرتباك والتردد.

ب- إحتكار السلطة والعناد.

ج- ضعف الخبرة وكذب الإدعاء بوجود برنامج للنهضة.

د- الإعتماد على أهل الثقة واستبعاد الكفاءات.

٣- الرأى العام: خسر الأخوان المسلمين والرئيس محمد مرسى الرأى العام المحايد بعد عدة أخطاء أبرزها، ما جرى من إعتداءات على المتظاهرين فى جمعة كشف الحساب (٩ أكتوبر ٢٠١٢)، ثم زاد عليها الجريمة والفضيحة الكبرى أثناء الإعتداء على المعتصمين أمام قصر الإتحادية فى الخامس من ديسمبر عام ٢٠١٢، فانتهت بهما مشروعياتهم الأخلاقية، ثم زاد عليها محاولات التلاعب بعملية الإستفتاء على

الدستور، فأسست للمرحلة الثانية فى هزيمتهم المتعلقة بتآكل مشروعيتهم السياسية.

٤- الفشل الاقتصادى: كشف وجود جماعة الأخوان فى الحكم عن غياب أية رؤية أو مشروع تنموى حقيقى قادر على إخراج مصر وشعبها من محنتها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة الفقراء ومحدودى الدخل والفئات الوسطى، سواء فى الوقت الراهن أو فى الأجل المنظور، ويعود السبب فى ذلك إلى:

أ- أنهم لا يمتلكون رؤية أو مشروع تنموى حقيقى لإنقاذ مصر إقتصاديا وإجتماعيا.

ب- أنهم مجرد إمتداد لمشروع رأسمالى ذو طبيعة تجارية.

ج- أنهم أكثر إعتمادا على الخارج ومساعداته.

٥- بداية ظهور تصدعات تنظيمية داخلية، ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب:

أ- زيادة بروز النزعة إلى التكالب على المناصب والحصول على المنافع، سواء لدى القيادات العليا أو الكوادر الوسيطة، لهم أو لأقربائهم، بما يجرح مشروعيتهم الأخلاقية والعقائدية.

ب- ضعف النشاط الدعوى لصالح غلبة النشاط السياسى يؤدى إلى حالة تململ لدى قطاعات من الشباب والملتفين حولهم.

ج- إتساع الفجوة وصراع المصالح بينهم وبين المجموعات السلفية ومشايخها، يؤدى إلى كشف الطابع الإنتهازى والنفعى لهم جميعا.

٦- أجهزة الدولة السفلية (العميقة): ما زالت عوامل الكراهية المتبادلة بين عناصر ومكونات الدولة السفلية (المخابرات - الجيش - الشرطة) من جهة وعناصر الأخوان وقياداتهم قائمة، وتزداد مع الأيام بسبب سوء الإدارة السياسية والاقتصادية وإنعدام الخبرة لدى الأخوان.

٧- الإعلام: برغم إمتلاك جماعة الأخوان وحلفائهم من السلفيين لوسائل إعلام كبيرة ومتعددة وممولة (فضائيات دينية - قناة مصر ٢٥ - قناة الجزيرة -صحف - محاولة السيطرة على قنوات التليفزيون الحكومى)، فإن سلطة الأخوان وجماعتهم قد خسروا المعركة الإعلامية إلى حد كبير لأسباب عديدة، بعضها يعود لسوء أدائهم، وطابعهم الأستبدادى، وبعضها الأخر لغياب الخبرة والمهارة الإعلامية، ثم أخيرا للطبيعة المرتبكة والمتناقضة لخطابهم السياسى والإعلامى.

٨- غياب الشرعية القانونية لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين:

تمثل هذه أحد نقاط الضعف الأساسية لأداء الأخوان المسلمين، حيث بدا بوضوح أنهم خارج الأطر القانونية للدولة المصرية، وأنهم دولة داخل الدولة، وأنهم لا يحترمون القوانين ويتعالون عليها.

ولا شك أن هذه العناصر جميعا تمثل استنزافا للمشروعية الأخلاقية والسياسية التى تمتع بها الأخوان المسلمين بعد الثورة مباشرة، وتحولت الأن إلى نقاط ضعف قاتلة ينبغى لقوى الثورة والديموقراطية البناء عليها فى نضالهم المستميت ضد ديكتاتورية هذه الجماعة التى أثبتت الأيام أنها قد أصبحت خطرا داهما على الدولة المصرية ومستقبلها.

الموضوع الثانى: حدود وأفق الحركة المتاحة لسلطة جماعة الإخوان المسلمين

تم إجتماع المجموعة يوم السبت الموافق ١٦/ ٢/ ٢٠١٣ بمقر التيار وبحضور السادة:

١- الأستاذ حمدين صباحى

٢- السفير معصوم مرزوق

٣- العميد محمد بدر

٤- الأستاذ عبد الخالق فاروق

وأعتذر عن الحضور لظروف قهرية:

٥- د. محمد السعيد إدريس.

وبعد إدارة حوار معمق، إنقسم رأى الحضور على إحتمالين أمام سلطة وجماعة الإخوان المسلمين:

الأول: يرى أن الإخوان ورئيس الجمهورية محمد مرسى، لن يذهبا إلى توافقات مع بقية القوى الوطنية والديموقراطية فى البلاد قبل إجراء الانتخابات البرلمانية، وربما كذلك بعدها.

الثانى: يرى أن الجماعة ورئيس الجمهورية قد يتجها إلى إجراء بعض التوافقات مع بعض أطراف القوى الديموقراطية سواء من داخل الجبهة أو خارجها لعدة إعتبارات:

١- لتخفيف حدة الضغوط الخارجية عليهم خاصة من الولايات المتحدة.

٢- لتخفيف حدة الضغوط الداخلية من شباب الثورة والقوى الديموقراطية.

٣- لوقف حالة الإنهيار والتآكل فى شعبيتهم فى الشارع المصرى.

ويرتب كل إحتمال من هذين الإحتمالين، مسارا مختلفا وبالتالى يرتب ضرورة الإستعداد من جانب التيار وقياداته للتصرف على أكثر من صعيد:

- على صعيد الخطاب السياسى للتيار.

- على صعيد مكونات الجبهة وسرعة إجراء الحوارات الجادة مع النواة الصلبة داخل الجبهة لتنسيق المواقف، وتوجيه الثوار.

- على صعيد شبابنا وإعدادهم سياسيا وذهنيا لمواجهة الإختيارات الجديدة أما بالأستمرار فى خط التصعيد بالشارع، أو القبول بعملية التفاوض مع هذه السلطة وهذه الجماعة.

مجموعة التخطيط

إجتمعت مجموعة التخطيط يوم السبت الموافق ٩ / ٣/ ٢٠١٣ وبحضور السادة:

١ – الأستاذ عبد الخالق فاروق

٢ – السفير معصوم مرزوق.

٣ – الدكتورة ماجدة غنيم.

٤ – الدكتور عزازى على عزازى.

٥ – العميد محمد بدر.

٦ – الأستاذ معتمر

٧ – ومن الشباب الأستاذ مصطفى شومان.

٨ – والأستاذ أحمد عبد العظيم.

٩ – الأستاذ أحمد كامل

وكان الإجتماع مخصصا لمناقشة وتحليل المشكلات المتعلقة "بتنظيم" التيار الشعبى، خاصة فى ضوء الجهد الإدارى والتنظيمى الذى قامت به لجنة التنظيم فى المجلس التنفيذى فى معظم محافظات الجمهورية. وقد دار النقاش بداية حول القضايا التالية:

أولا: طبيعة وهوية التيار الشعبى

دار نقاش معمق حول الهوية السياسية والاجتماعية والتنظيمية والفكرية للتيار الشعبى، وقد أستقر الرأى على الأتى:

١ – أن التيار الشعبى هو " حركة سياسية وإجتماعية " هدفها إستكمال مطالب الثورة المصرية وأهدافها.

٢ – وهو تجمع سياسى بين أفراد ذوى إتجاهات متقاربة التوجه بصرف النظر عن

المرجعيات الفكرية والإيدلوجية لأعضائها.

٣- أن التيار الشعبى بهذا المعنى مشروع وطنى ذو طابع تقدمى ينتمى إلى الطبقات الشعبية والطبقة الوسطى المصرية.

٤- أن التيار الشعبى يواجه تحدى يتمثل فى ضرورة الانتقال من " حالة " سياسية إجتماعية، أستندت فى بدايتها إلى تأييد المرشح الرئاسى " حمدين صباحى " إلى كيان تنظيمى جماهيرى قادر ومؤثر.

٥- أن مكونات التيار لها خصائص فريدة تمنحها مرونة فى الحركة، ولكنها أيضا تمثل قيودا على قدرتها فى المستقبل وأبرزها:

(ا) أن العضوية فى التيار واسعة ومعظمهم لدية إزدواج تنظيمى أو حزبى.

(ب) أنها عضوية تضم أفرادا من روافد فكرية وأيدلوجية مختلفة ومتنوعة.

(ج) أن ما يجمعها بالإضافة إلى الإقتناع بالمرشح الرئاسى حمدين صباحى، فهى حالة رفض لما هو قائم، أكثر من كونها لديها تصور مشترك وجاهز لما ينبغى أن يكون.

ثانيا : الهدف الاستراتيجى للتيار الشعبى

لقد دار نقاش معمق حول طبيعة الهدف المعلن للتيار الشعبى هل هو:

١- إسقاط مشروع الإخوان وإزاحتهم عن السلطة السياسية بالوسائل السلمية.

٢- أم هو إصلاح للنظام القائم الذى يديره الإخوان المسلمين وبالتالى إمكانية التوافق معه وفقا لشروط معينة.

وقد أستقر الرأى بعد نقاش طويل على أن:

الهدف الاستراتيجى للتيار هو: إسقاط مشروع الإخوان المسلمين المعادى للديموقراطية والحريات العامة والعدالة الاجتماعية، وإزاحتهم عن الحكم والإدارة.

ويترتب على ذلك نتيجة محددة هى:

- أننا بصدد صراع مفتوح لأن أفق التعاون المشروط باتت مسدودة تماما، بسبب سلوك وعدوانية وإستئثار جماعة الإخوان المسلمين بالسلطة والحكم، وإنشغالهم بفكرة التمكين لجماعتهم على حساب المصلحة الوطنية العليا لمصر.

ثالثا: طبيعة البنية التنظيمية المناسبة لهذا الهدف الاستراتيجى

دار نقاش واسع بين أعضاء مجموعة التخطيط، وفى ضوءه بروز تيارين أو فكرتين أساسيتين داخل المستويات التنظيمية والسياسية للتيار الشعبى:

الأولى: ترى أن الإطار التنظيمى المناسب للمهمة ولطبيعة المرحلة وبمراعاة الخصائص المميزة لمكونات شباب التيار هى " التنظيم المفتوح "، وأن المهمة الملقاة على عاتقنا هى " تنظيم هذه الحالة السياسية " أكثر منها خلق تنظيم حديدى أو لينينى بالمعنى التاريخى.

الثانية: ترى أنه وإن كانت مكونات التيار الشعبى لها خصائص فريدة عرضناها من قبل، فأن هذا لا ينفى أهمية وجود تنظيم قوى ومتماسك قادر على مواجهة تنظيم الإخوان المسلمين الحديدى.

وقد أستقر الرأى على أنه:

- أن تنظيم هذه " الحالة السياسية " ضرورة لا ينبغى التأخر فيها أكثر من ذلك، أو التهاون بشأنها.

- أن الزمن عنصر حاسم وقد يكون ضدنا، لأنه قد يمنح الخصم فرصة الإستقرار فى الحكم والإدارة.

- أنه وإن كان مكونات وخصائص عضوية التيار تعطى مرونة فى الحركة

الجماهيرية الأن، فأنها قد تقيد من القدرة على خوض صراع مفتوح قد يطول زمنيا.

- لذا فأن الصيغة الأنسب هى:

١ - الحفاظ على الحالة الواسعة والفضفاضة للجسد التنظيمى والجماهيرى للتيار مع تنظيمها.

٢- إجراء عملية ربط وتكوين عمود فقرى متماسك، وجهاز عصبى حساس داخل هذه الحالة الواسعة تنظيميا وجماهيريا، من الكوادر الشديدة الإخلاص للفكرة، وذوى الرؤية المتماسكة تجاه قضايا الصراع والمستقبل.

وأنتهى الحوار على أن يستكمل فى الجلسة اللاحقة، وأنتهى بطرح سؤال ينبغى التفكير فيه إستراتيجيا لأنه يشكل تحدى رئيسى للتيار الشعبى ولكل القوى الديموقراطية والمدنية وهو:

لماذا يذهب غضب قطاع واسع من الجماهير ضد الإخوان المسلمين والرئيس الحالى لصالح إستدعاء القوات المسلحة وقياداتها لإدارة شؤون الدولة بدلا من المطالبة برموز وقيادات القوى الديموقراطية والمدنية وفى مقدمتها حمدين صباحى؟

اجتماع لجنة التخطيط الاستراتيجي

إجتمعت لجنة التخطيط الاستراتيجى يوم الأربعاء الموافق ٣٠/ ٥/ ٢٠١٣ بحضور السادة:

١ - الأستاذ عبد الخالق فاروق.

٢ - الدكتورة ماجدة غنيم.

٣- السفير معصوم مرزوق.

٤ - الأستاذ معتمر مخيمر.

٥- الأستاذ أحمد عبدالرحيم.

٦- وحضر جانب من الإجتماع الأستاذ شيرين القاضى.

موضوع الاجتماع: تقييم حركة تمرد وتقدير موقف بشأن إحتمالات يوم ٣٠ يونيو القادمة.

أولا: توصيف حركة تمرد

أتفق الحاضرون على أن حركة تمرد هى (حركة إجتماعية سياسية بادر بها الشباب الثورى من كافة التيارات المناصرة للثورة، مستفيدة من حالة المزاج الشعبى الرافض لحكم الإخوان المسلمين والسيد محمد مرسى)، وهى بهذا المعنى:

١- حركة تعبوية لها طابع شبابي، مثل حركة جمع توكيلات سعد زغلول، عام ١٩١٨ وتوقيعات البرادعي قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

٢- تعبئة الناس على مطلب واحد لسحب الثقة، وسحب المشروعية عن الرئيس محمد مرسى.

٣- وسيلة بديلة للمظاهرات العنيفة، والوصول للشارع بما يتوافق مع المزاج الشعبى السائد المعادى للعنف.

٤- يشارك كل الناس بالفئات العمرية من ١٨-٢٥ وحتى كبار السن بكل قوة في تنظيم حملة التوقيعات.

٥- تمرد تشبه فصيلة صغيرة تمكن من اختراق صفوف العدو، ومع نجاح الفصيلة ينتقل الجيش كله الى منطقة الاختراق.

٦- ويبدو أن قطاعا ليس بقليل من الشارع المصرى يرى فى حركة « تمرد » حالة شعبية، لو كتب لها النجاح فينبغى أن يتسلم الحكم الفريق السيسى والقوات المسلحة،

بمعنى تنازل مرسي من أجل الجيش، وهنا مكمن الخطورة.

ثانيا: تنظيميا

طرح الحاضرون مجموعة من التساؤلات الحيوية:

١- لماذا لم تخرج الحركة من التيار الشعبى؟ مع أن كثيرون من القائمين عليها من قيادات التيار؟

٢- هل هي تمرد على التنظيمات القائمة الرسمية الممثلة فى جبهة الانقاذ، مثلما هي تمرد على الاخوان؟

٣- لماذا يفضل أبناء التيار العمل من خارجه؟

ثالثا: أساليب الدعم

تحتاج حركة تمرد إلى أساليب ثلاثة للدعم هى:

١- اللوجيستي. (مثل توفير مقرات محمية - توفير كميات مناسبة من الاستمارات - إعداد مجموعات من الشباب لعمليات إدخال البيانات إليكترونيا - فرق للحماية الميدانية -.. الخ).

٢- السياسي والإعلامى (من خلال المساندة السياسية دون قفز على المبادرة - إبتعاد الشخصيات السياسية الحزبية عن المشهد مع المساندة الإعلامية - مطالبة الزملاء الإعلاميين بالمساندة المستمرة للحملة ونشر أخبارها أولا بأول.. الخ)، وفى هذا الصدد رأت اللجنة أن الدعوة لتوقيع عدد من الشخصيات العامة محل الجدل والتنازع مثل المهندس ممدوح حمزة قد يكون ضررها أكبر من فوائدها.

٣- مخاطبة الخارج لجمع توقيعات (من خلال الفروع والمجموعات المؤيدة لقوى المعارضة الوطنية فى كافة دول العالم).

رابعا : سيناريوهات المستقبل

تحددت الإحتمالات والسيناريوهات المتوقعة فى ثلاثة هى:

الأول: أن لا تنجح الحركة فى جمع العدد المستهدف وهو ١٣ مليون إستمارة على الأقل، وبالتالى فنحن بصدد هزيمة مؤقتة لقوى الثورة، لكن النزول إلى الشارع يوم ٣٠ يونيه سوف يتوقف عند حدود التظاهر وقد يصاحبه بعض الإعتصامات المحدودة فى ميدان التحرير أو بعض الميادين ببعض المحافظات.

الثانى: أن تصل الحملة إلى تحقيق الهدف وتجاوز حاجز الثلاثة عشرة مليون إستمارة. وهنا فأن قوة زحم كبيرة سوف تصاحب يوم ٣٠ يونيه، ولدينا هنا إحتمالان هما:

الأول: أن تظل عملية الاحتشاد والتظاهر ذات طبيعة سلمية فى كافة الميادين بالقاهرة والأسكندرية والمحلة ودمنهور وطنطا والسويس والاسماعيلية وبورسعيد والجيزة وغيرها، ويجرى حصار بعض المبانى الرئيسية كقصر الاتحادية لفترة من الزمن قد تستغرق عدة أيام. دون أن يكون هناك سوى ردود أفعال محدودة من جانب القوى الدينية المتطرفة من إخوان وحلفائهم.

الثانى: أن يصاحب عملية التعبئة والإحتشاد بعض مظاهر العنف تجاه رموز سياسية (مقرات الإخوان والحرية والعدالة فى بعض المحافظات)، وكذا أمام قصر الاتحادية، وميدان القائد إبراهيم بالاسكندرية، وميدان الساعة فى طنطا وميدان المحطة فى المحلة وغيرها من المحافظات، وقد يجر ذلك ردود أفعال يبدو أنها جاهزة من جانب الإخوان وحلفائهم، وهنا نحن أمام مشهد مختلف، قد يؤدى إلى إشتباكات واسعة، أكبر مما جرى فى قصر الاتحادية يوم الخامس من ديسمبر عام ٢٠١٢، وهنا سيكون لدينا إحتمال كبير لتدخل عسكرى مشفوع بقبول شعبى واسع النطاق

للتخلص من سلطة الإخوان وعصاباتهم. الأرجح أن محمد مرسى لن يتنازل عن الحكم طواعية، وبالتالى فأن إستمرار ما يشبه مذابح وحرب شوارع لعدة أيام سوف يجبر القوات المسلحة للتدخل.

وهنا تطلب لجنة التخطيط تنظيم جلسات حوارمغلقة ومعمقة بين قيادات التيار الشعبى الرئيسية لشرح تداعيات كل موقف وكيفية التصرف فيه، فيما يتعلق بالسيناريوهات القادمة، و مطلوب فى هذه الحالة توفير غطاء سياسي.

يتميزالوضع الراهن عن وضع ٢٥ يناير و١١ فبراير، ان الناس فهمت أن غياب القيادة جعل الإخوان تصل الى السلطة، وبالتالي التيار يستطيع أن يلعب دور القيادة التى تراهن عليها الجماهير، والعمل من الأن لترسيخ مفهوم الرمز الوطنى، أو الرموز الوطنية القادرة على القيادة فى هذه الظروف الصعبة والتخلص من ثنائية الإخوان والجيش، وترسيخ مفهوم البديل الثالث.

- توصى اللجنة بأن يختفي من قاموس عملنا السياسى التفرقة والتمييز بين الشباب والكبار، لان هذا النوع من التقسيم أضر بالثورة، وعندنا مثال من حركة ١٩٦٨ التى كانت جزء من حركة شباب عالمية ثم تلاشت. يجب أن تكون تمرد هي طريق العودة من ثورة شباب الى ثورة شعب.

- كما توصى اللجنة بضرورة التنبيه على الشباب والقادة الميدانيين منهم على تجنب العنف قدر الإمكان، خاصة فى الأيام الأولى للتظاهرات، حتى نحافظ على حالة الحشد الجماهيرى لأطول فترة ممكنة.

(٣)

الخطوط العريضة لبناء إستراتيجية فعالة لتطوير عمل التيار الشعبى فى مرحلة ما بعد ٣٠ يونيه ٢٠١٣*

ترتب على نجاح الموجه الثالثة من ثورة الخامس والعشرين من يناير المجيدة، فى الثلاثين من يونيه عام ٢٠١٣، أوضاعا جديدة، محملة بقدر ليس بقليل من الفرص والأفاق المفتوحة، بالقدر نفسه الذى يحمل الكثير من المخاطر والإحتمالات الخطيرة.

وبقدر ما لعب التيار الشعبى بشبابه وكوادره، من النساء والرجال، من مختلف الأعمار دورا محوريا فى هذه الموجه الجديدة، بقدر ما كان لإتساع دائرة المشاركين فى العمل الميدانى، وتنوع إتجاهاتهم، ومشاربهم، وكذلك مصالحهم، دورها فى صياغة النتائج الأولى لهذه الموجه فى إتجاهات قد لا تكون بالضرورة لصالح التيار الشعبى، بسبب حالة التشرذم التنظيمى للحركة الوطنية والثورية عموما، وللتيار الشعبى على وجه الخصوص.

وقبل أن نبدأ فى تشخيص الوضع الراهن، وأفاقه المفتوحة، والخطط وبرامج العمل العاجلة التى ينبغى أن يضعها التيار بكل ما يحتويه من مستويات رفيعة من العقول، وما يتضمنه من روح قتالية على الأرض، دعونا بداية نرفق تلك النتائج التى توصلت إليها « لجنة التخطيط « فى شهر مارس عام ٢٠١٣، فى معرض تحليلها للقوى السياسية الفاعلة على الأرض فى ذلك الحين (الأخوان – التيار الشعبى

* إعداد / عبد الخالق فاروق – 23 يوليو 2013

- جبهة الإنقاذ - الجيش - حزب النور والقوى السلفية - التيارات الليبرالية)، وسوف نقتصر هنا فقط على النسخة الخاصة بتحليل واقع ومشكلات التيار الشعبى، وما أستقر عليه رأى لجنة التخطيط فى ذلك الحين حول هذا الموضوع، وقد عرضت هذه النتائج فى إجتماع مجلس أمناء التيار الشعبى فى مارس من ذلك العام، وقبل بداية حركة تمرد وقبل الأحداث العاصفة التى أتت بها أيام « العزل التاريخى » للسيد محمد مرسى، وجماعته عن الحكم فى الثالث من يوليو عام ٢٠١٣.

والسؤال الذى إنتهينا إليه هو:

لماذا يذهب غضب قطاع واسع من الجماهير ضد الإخوان المسلمين والرئيس الحالى لصالح إستدعاء القوات المسلحة وقياداتها لإدارة شؤون الدولة بدلا من المطالبة برموز وقيادات القوى الديموقراطية والمدنية وفى مقدمتها حمدين صباحى؟

بهذا السؤال الحيوى - الذى أختتمنا به تقديرنا للموقف فى التاسع من مارس عام ٢٠١٣، وقبل الموجه الثورية الجديدة بأكثر من ثلاثة شهور- يبدأ تقديرنا الجديد وتصورنا:

أولا: فى تشخيص الموقف السياسى الراهن

أن أولى مقتضيات بناء إستراتيجية عمل لتنظيم سياسى ما، هو قدرته التحليلية على قراءة وتحليل الواقع المعاش، وأفق التطور والنتائج المتوقعة للصراعات السياسية والاجتماعية، فى المجتمع، خاصة إذا كان هذا المجتمع يمر بحالة من السيولة، ويحكمه قدر ما من عدم اليقين، أو بمعنى أدق عدم القدرة على حسم الصراع الجارى بصورة واضحة وحاسمة.

ولأننا نمر منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، وحتى اليوم، وعبر موجات ثورية متعاقبة، راح فى أثنائها مئات من أجمل وأرقى ما أنجبته هذه الأمة،

بهذه الحالة من السيولة السياسية والصراعات الاجتماعية المفتوحة، فأن المسئولية تصبح مضاعفة لمن يتصدون لمهام المستقبل والتقدم ونستطيع أن نحدد تشخيصنا للموقف على النحو التالى:

١- أن الصراع بين جماعة الإخوان المسلمين وحلفائهم من جماعات الإرهاب الدينى من ناحية، وبقية مكونات المجتمع المصرى من ناحية أخرى، مرشح للإستمرار لفترة قد تطول زمنيا، وبالتالى فأن أفق الحلول السياسية تتباعد.

٢- وطالما أن الدولة الراهنة بقياداتها السياسية الانتقالية، وأجهزتها الأمنية والعسكرية، لم تتوافر لها إرادة سياسية لحسم الموقف وأتخاذ القرار بتصفية بؤر التوتر والعصيان فى داخل العاصمة المصرية (رابعة - النهضة وغيرهما) فأن عوامل إستمرار وتصاعد الأزمة سوف تبقى، وأثمانها السياسية والاقتصادية ستكون باهظة.

٣- تطور الموقف فى سيناء، وقدرة القوات المسلحة المصرية على تصفية جماعات الإرهاب المنتشرة هناك، ستكون عاملا من عوامل إضعاف قوى الإرهاب وجماعة الإخوان المسلمين، لكنها وحدها لن تضمن إنهاء الأزمة.

٤- فى الوقت نفسه، ما زالت القوى الديموقراطية والمدنية، تعانى الإنقسام والتشرذم السياسى والتنظيمى، وهى واحدة من أخطر مشكلات بناء مصر من جديد.

٥- القوات المسلحة وقياداتها العليا، وتعاون الأجهزة الأمنية معها، ليس كافيا وحده لإستمرار الصمود فى معركة إستنزاف سوف تمارسها الجماعات الإرهابية لفترة قد تطول من الزمن.

٦- الموقف الإقليمى يتجه إلى إضعاف حركة مد جماعة الإخوان المسلمين، وجماعات العنف المتحالفة معها، خاصة إذا نجحت سوريا وحسمت المعركة ضد

الجماعات الإرهابية التى تدير المعركة لحسابات دولية، بعيدا عن قضية الديموقراطية وغيرها من المطالب التى بدأت بها الثورة السورية وإنحرفت بعدها إلى حسابات دولية وخليجية أخرى.

٧- مازال الموقف الأمريكى - وإلى حد ما المواقف الأوربية - يتلاعب بمصير المنطقة كلها، عبر سياسات غامضة، تتحرك بمعايير التفتيت مع الحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها النوعى.

٨- لعل فى إعادة تنظيم قوى وتنظيمات الثورة المصرية بسرعة، مدخلا لا غنى عنه لصمود المجتمع المصرى فى مواجهة أزمة سوف تستمر معنا لفترة طويلة نسبيا، خاصة وأن الاستحقاقات الانتخابية المقبلة (برلمانية - رئاسية)، قد تؤدى فى ظل المعطيات القائمة، إلى مزيد من التشتت والتشرذم بين القوى الديموقراطية والمدنية.

والأن.. كيف نطور عمل التيار الشعبى؟

فى ضوء تحليلنا السابق الإشاره إليه حول طبيعة تكوين التيار الشعبى، سياسيا وفكريا وتنظيميا، وما أستجد عليها من تصاعد شعبية قيادات القوات المسلحة المصرية، أصبح من الضرورى إعادة النظر فى عملية بناء التيار الشعبى على أكثر من صعيد:

- على المستوى التنظيمى
- على المستوى السياسى وبناء التحالفات.
- على المستوى الفكرى.

أولا: على المستوى التنظيمى

لم تعد الحالة التنظيمية الهلامية للتيار الشعبى مناسبة على الإطلاق للمرحلة الجديدة التى ستواجهنا قريبا جدا بالإستحقاقات إنتخابية وشعبية من نوع مختلف

عن الحالة الثورية السابقة، ومن ثم أصبح من الضرورى الانتقال من " حالة شبه تنظيمية " إلى " بنية تنظيمية كاملة ومتكاملة " تقوم على العناصر التالية:

١ - إستكمال العمل التنظيمى الجيد الذى بدأه المكتب التنفيذى بالمحافظات منذ عدة أشهر قليلة.

٢ - تشكيل المستويات القيادية بالتيار الشعبى على النحو التالى:

- لجنة مركزية على المستوى الوطنى تكون بمثابة القيادة الفكرية والسياسية والتنظيمية للتيار (لا يقل عدد أعضاءها عن ٥٠ عضوا)، تراعى فيه التمثيل الجغرافى والنوعى والشبابى.

- مجلس الأمناء المركزى بأعتباره برلمان التيار الشعبى (لا يقل عدد أعضائه على ١٥٠ عضوا)

- لجان مركزية بالمحافظات (لا تقل على ٢٥ عضوا).

- مجالس الأمناء بالمحافظات (لا يقل عدد أعضائه عن ٥٠ عضوا).

٣- يجرى تشكيل هذه المستويات التنظيمية بالانتخاب المباشر من أعضاء التيار من أسفل إلى أعلى.

٤- يشترط أن يكون تمثيل الشباب (دون سن ٣٥ عاما) فى هذه المستويات التنظيمية بنسبة ٥٠٪ مع مراعاة التمثيل الجغرافى.

٥- لا يشغل أعضاء المستويات القيادية مواقعهم لأكثر من دورتين إنتخابيتين كل منها عامان فى السنوات الأولى لبناء التيار.

٦- تشكل اللجان النوعية فورا على المستوى المركزى والمستوى القاعدى على

النحو التالى:

- لجنة تنظيمية وشئون العضوية.

- لجنة إعلامية.

- لجنة تثقيفية.

- لجنة العمل الجماهيرى وبناء التحالفات السياسية.

- لجنة للتخطيط الاستراتيجى وإدارة الأزمات.

- لجنة قانونية فى كل المحافظات وعلى المستوى المركزى.

- لجنة للرعاية الاجتماعية والصحية على مستوى المحافظات وعلى المستوى المركزى لتوفير شبكة أمان إجتماعى وصحى لأعضاء وكوادر التيار.

- لجنة الشئون المالية والتبرعات.

٧- تضع كل لجنة من هذه اللجان خطة عملها السنوية وتراجع من المستوى المركزى لضمان تناسق الخطط وإنسجام لغة الخطاب السياسى للتيار.

٨- يجرى التشديد على كافة الكوادر والقيادات وأعضاء التيار على مبدأين أساسيين هما:

الأول: حرية التفكير والإختلاف وإدارة الحوار الفكرى مع ضرورة الإلتزام بالقرارات التى أتخذت بالأغلبيةداخل كل مستوى.

الثانى: عدم جواز العضوية المزدوجة لأعضاء التيار والأحزاب الأخرى.

٩- يتم بناء شبكة إتصالات متعددة المستويات (مباشرة - هاتفية - إليكترونية) تتولاها وتشرف عليها للجنة المركزية داخل كل مستوى، وخصوصا على المستوى المركزى.

١٠ - تنظم فورا دورات تثقيف وبناء فكرى لضمان التماسك الفكرى والسياسى بين أعضاء التيار، يشارك فيها كل قيادات التيار والرموز الفكرية والثقافية من خارج التيار.

ثانيا : على المستوى السياسى وبناء التحالفات.

أن المرحلة الراهنة من أخطر المراحل التى مرت بتاريخ مصر الحديث، فمخاطر الصراعات الداخلية مرشحة للتصاعد والاستمرار، والمخاطر على الأمن القومى على حدودنا الشرقية والغربية، وربما الجنوبية تلوح فى الأفق، ومن ثم فأن بناء تحالف وطنى عام ضرورة حيوية لإنقاذ البلاد، وضرورات بناء التحالف الثورى، كقلب لهذا التحالف أصبحت مسألة حياة أو موت دون أدنى مبالغة أو تهوين.

وبالتالى فنحن فى حاجة إلى بناء مستويين للتحالف فى هذه المرحلة الحساسة فى تاريخ مصر، والمنطقة العربية هما:

الأول: تحالف القوى الثورية والتقدمية.

الثانى: تحالف القوى الوطنية عند برنامج الحد الأدنى المقبول.

وبناء هذه التحالفات ليست مسئولية القيادات المركزية وحدها، وإنما هى أسس عمل الكوادر الوسطى وأعضاء التيار الشعبى فى كل موقع وفى كل محافظة أو حى أو قرية.

والقوى المرشحة للتحالف الثورى والتقدمى هم:

(تنظيمات الشباب المستقلة غير المشبوهة - حزب التحالف الشعبى - الحزب الاشتراكى - حزب الكرامة - الحزب الناصرى الموحد - مجموعات اليسار الشيوعى - التيار الشعبى - الحزب الديموقراطى الاجتماعى - حزب الدستور).

أما القوى المرشحة للتحالف الوطنى فهى تضم:

(حزب المصريين الأحرار - حزب الوفد - بعض القوى التى ترشحها مواقفها السياسية لهذا التحالف).

ثالثا: على المستوى الفكرى

يحتاج الأمر صياغة وثيقة فكرية ونظرية، تحدد فيها هوية التيار الشعبى، وأهدافه، وبرامج عمله فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية، والسياسة الخارجية ونظريته للأمن القومى، وغيرها من القضايا التى تهم المصريين جميعا، وتطمئنهم على المستقبل فى حضن هذا التيار الشعبى.

وقد بذل فى السنوات الأخيرة جهود كبيرة من جانب عدد كبير من المفكرين والخبراء المنضوين تحت راية التيار الشعبى حاليا، والمطلوب الأن تشكيل لجنة لتجميع وبلورة هذه الرؤية فى إطار شامل، وأظن أنها مهمة عاجلة تستحق ما يبذل فيها من جهد.